

تجار المخدرات في المغرب

جمال الموساوي

جريدة العلم

2006-09-27

بالنظر إلى الكميات الهائلة من المخدرات التي يتم حجزها في مختلف مناطق المغرب، وكذلك في بعض الدول الأوروبية بعد أن تكون عبرت بحرا أو جوا، كان لا بد من توقع أن يكون هناك نوع من التواطؤات .



ومع أن هذا الاحتمال، في وقت ما، لم يكن من السهل الحديث عنه فبالأحرى إثباته، فقد أدى توالي الأحداث، وظهور بوادر لمغرب جديد إضافة إلى بعض الشفافية في تناول مجموعة من القضايا، صار بإمكان الصحافة والناس الإشارة بأصابع الاتهام، دون وجل كبير، إلى بعض «وجهاء البلاد»، من برلمانيين وجنود صغار وكبار ورجال أمن ورجال درك وبعض القضاة ... وأصبح هذا التواطؤ من طرف هؤلاء مع مافيا المخدرات مكشوفاً، خاصة أن آثار النعمة بادية عليهم بشكل فاض ومثير للريبة والشك، وخاصة أيضا في ظل اعترافات بارونات المخدرات الذين تم ويتم اعتقالهم ومحاكمتهم، ولنا في الملفات المثارة خلال السنوات الأخيرة، من قبيل ملفات الجبلية ومنير الرماش و«شريف» الرباط ونواحيها وأخيرا الشريف بين الويدان الأمثلة الحية والأقوى على حجم التردّي الذي وصل إليه البعض من العاملين في الأجهزة الحساسة للدولة.

لقد تحولت تجارة المخدرات، مع مرور الوقت وتراكم ثروات تجارها الكبار، إلى مصدر للسلطة، من حيث إن هؤلاء صارت لهم بفضل الثراء الباذخ الذي ينعمون به وما يملكونه من عقارات وسيارات وكماليات لا يمكن للبعض أن يتصورها فأحرى أن يحلم بها، وجاهة اجتماعية وقدرة على التحكم في سير المجتمع في المناطق التي يوجدون فيها، ويقول البعض إنهم يسخرون بعض رجال الأمن وغيرهم من رجال السلطة، لخدمتهم بدلا من أداء المهام الموكولة إليهم، وذلك بفضل المبالغ التي يغدقونها عليهم والتي قد تفوق

روايتهم.

ومن مظاهر هذه السلطة، أن لا سلطة تقف في وجوهم. كل الأبواب مفتوحة أمامهم، وكل الطرق «مشرية». أضف إلى ذلك أنهم قد يدخلون إلى البرلمان للحصول على الحصانة اللازمة للتغطية على بعض أنشطتهم إلى حين! وقد يساعدون آخرين في الوصول إليه، من أجل نفس الهدف، وكل هذا عبر صرف الأموال وشراء الأصوات، وبالتالي تكريس هيمنتهم وسلطتهم على فئة من الناس.

لكن أخطر ما في الأمر هو توريط رجال سلطة ينتمون إلى مختلف أجهزة الدولة وتحويلهم إلى عناصر في شبكات قد تتعدى إطار الحدود الوطنية لتكون جزءا من المافيا الدولية العاملة في تهريب المخدرات، وربما البشر والأسلحة، كما قد تكون لها نشاطات أخرى خطيرة.

إن السؤال الجوهرى المطروح في هذا الإطار هو كيف تمكن تجار المخدرات الكبار والبارونات الصغار من مراكمة ثروات هائلة بالداخل والخارج ومن «اختراق» عدد من أجهزة السلطة، وهو سؤال ستمكن الإجابة عليه من تحديد المسؤوليات ومعرفة الذين كانوا وراء فتح الأبواب لهؤلاء لفعل ما يشاءون!

25مليون أورو سنويا رقم معاملات تجار المخدرات بين المغرب وأوروبا

إذا صحت بعض الأرقام، غير الرسمية، فإن عمليات تجارة المخدرات بين المغرب وأوروبا يصل رقم معاملاتهما إلى ما يقارب 25 مليون أورو سنويا، وهو رقم غير خاضع للضريبة ولا لأي نوع من الاقتطاعات أو المراقبة وهو ما يعنى إسهاما هائلا في تقويض الاقتصاد الوطنى. إنه ومبلغ ينتهي به الأمر إلى «بييض» في انتظار إخراج قانون تبيض الأموال إلى حيز الوجود وتطبيقه بشكل سليم، ويستفيد من هذا المبلغ أنواع مختلفة من الناس منهم بعض المسؤولين في البنوك والدرك والجمارك والأمن، وهو أمر لم يعد خفيا على أحد، من خلال عديد من قضايا المخدرات المعروضة على القضاء.

لعلنا هنا أمام معضلة أخرى تنخر أجهزة الدولة، دون يهتدى لحل ناجح لها حتى الآن هي آفة الفساد التي جعلت من يملك المال فوق كل الناس وكل القوانين وكل السلط. وربما بسبب هذا الفساد ظلت السلطات المغربية، خلال سنوات طويلة، تقلل من أثر حجم زراعة المخدرات (القنب الهندي تحديدا) والاتجار فيها إلى الوقت الذي تم الاعلان عن حملة التطهير الشهيرة في سنة 1996 حيث أتت على الأخضر واليابس، وأطاحت بالعديد ممن كانت لهم اليد الطولى خاصة في الشمال، وجعلت بعضهم يعترف بوجود «متعاونين» معهم من الشرطة الحضرية والقضائية والأمن ومن الدرك و بعض أفراد القوات المساعدة المكلفين بحراسة السواحل.

ومن الممكن الاعتقاد الآن أن ما سمي بحملة التطهير لسنة 1996، كانت الباب الأول الذي انفتح، أو الخطوة الأولى للحرب على المخدرات، ولكن قبل الوصول إلى بعض النتائج التي تحققت، لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد الأروبي ظل يؤاخذ على السلطات المغربية غضها الطرف على زراعة القنب الهندي في بعض مناطق شمال المغرب، خاصة مع الإحصائيات الدولية التي تؤكد أن المغرب هو الممون الأول للأسواق الأروبية من مادة الشيرا، وأنه ينتج حوالي 40 ف

انخفاض المساحات المزروعة وارتفاع الكميات المحجوزة

وحسب الإحصائيات دائما فإن المساحات المزروعة التي كان يتم التصريح بها تتراوح ما بين 30000 و 35000 هكتار دون الإشارة إلى حجم الإنتاج، بيد أن المرصد الجيوسياسي للمخدرات أشار في سنة 1993 إلى أن المساحات المزروعة بالقنب الهندي في المغرب تتراوح ما بين 65000 و74000 هكتار وأن كميات الحشيش المنتجة تصل إلى ما بين 1500 و2000 طن، وذلك بعد بحث ميداني طويل. وهي المساحات التي يقول المرصد الدولي للمخدرات، في تقرير صدر في فاتح مارس 2006 إنها تقلصت خلال سنة 2004 بنسبة 10 في المائة مقارنة مع سنة 2003، بفضل الجهود المبذولة في اتجاه القضاء على زراعة القنب الهندي وإيجاد بدائل لها، إلا أن المرصد نفسه يؤكد أن المغرب يعد أول موم للسوق الدولية بنسبة 40 في المائة من الانتاج الدولي، ويوفر 80 في المائة

من طلب السوق الأوروبية.

ولكن بالرغم من هذا التقلص المسجل في ما يتعلق بالمساحات المزروعة، فإن كميات الكيف ومخدر الشيرا التي تم حجزها خلال شهر ماي من سنة 2005 قد ارتفعت مقارنة مع نفس الشهر من سنة 2004، وهكذا فإن إحصائيات مديرية الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية تشير إلى أنه تم حجز 4.052 طن من الكيف مقابل 2.21 طن أي بنسبة ارتفاع بلغت 83.37 في المائة، أما المحجوزات من مخدر الشيرا فقد بلغت 8.841 طن مقابل 5.45 طن أي بزيادة بلغت 55.62 في المائة، وهو ما يؤشر على أن نشاط التجار والمهربين لم يتأثر كثيرا بالرغم من تشديد إجراءات المراقبة واعتقال العديد من الأشخاص على خلفية الاتجار في المخدرات.

وهو ما يعني، من باب الاستنتاج، أنه مازال هناك خلل في مجال المراقبة نفسها، مادام أن عمليات الحجز تتم غالبا في الموانئ بعد أن تكون قد قطعت المسافات الطويلة من مكان شحنها، وهو ما يعيدنا إلى مسألة الفساد والرشوة التي تنخر العديد من الأجهزة في الدولة، حيث لا تعدم بعض الأشخاص الفاسدين المستعدين لبيع كل شيء من أجل أن يغتنوا. تبيض 120000 أورو كل يومين

إن تورط بعض رجال السلطة في شبكات، ذات امتداد دولي، للاتجار في المخدرات يعني أن البيت الداخلي خرب، خاصة في ظل احتمالات «التحالف» بين أباطرة المخدرات وبعض المجموعات الإرهابية، التي صار تهديدها يتنامى، مع اكتشاف خيوط للاستعداد لتنفيذ عمليات كبيرة، بعد اعتقال مجموعة من أعضاء تنظيم أنصار المهدي، الذي قالت التحقيقات إنه كان في مرحلة جد متقدمة من التخطيط وينتظر المرور إلى العمل الفعلي.

إن أسئلة قضية كبرى من حجم الارتباط الممكن، والقائم فعلا، بين السلطة والمخدرات، والإرهاب في مرحلة لاحقة، يطرح جملة من الأسئلة الصعبة إضافة إلى مخاوف كبيرة، لأن ما هو مههد هنا ليس أفرادا بعينهم تستهدفهم الجريمة العادية الناتجة عن جنوح أفراد آخرين من المجتمع، بل إن المجتمع كله معرض للتقويض والتخريب.

فإذا كان مهربو المخدرات وتجارها، جنحوا إلى ممارسة الجريمة في حق الناس الذين يسقطون ضحايا الإدمان، والاقتصاد الوطني الذي يقع فريسة ضح فائض من السيولة ناتج عن عمليات تبيض أموال المخدرات، التي تقدرها إحصائيات غير رسمية ب 120000 أورو كل يومين، دون أن يجد له مقابلا في مجال الإنتاج، فإن توفير الحماية لهؤلاء وجعلهم فوق القانون من طرف رجال السلطة، على اختلاف أجهزتهم ورتبهم، يطرح أسئلة أخرى أكبر. لأنه يعطي الفرصة لتجاوز كل القوانين وبالتالي التخلص من أي عقاب، ولعله من هذا الباب ارتفع عدد الجرائم وتنوعت، وصارت عصابات المخدرات نوعا من الدولة داخل الدولة، بعضها يملك أسلحة وتجهيزات، ربما تفوق في فعاليتها تلك التي تملكها قوات الدرك والأمن وخفر السواحل، من زوارق وأجهزة اتصال وغيرها... وليس مستغربا في ظل كل هذا أن يصل الأمر بهذه العصابات حد التعاون مع المجموعات الإرهابية في ما يتعلق بإمدادها بالأسلحة والمال، وربما «شراء» بعض رجال السلطة للتعاون أو الانخراط مباشرة في العمل إلى جانب هذه المجموعات.

وليس مستبعدا، وهذا من سخرية الأقدار، أن يكون طموح بعض الناس، في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها المغرب وانتشار طواهر مثل الفقر والبطالة وانسداد الآفاق أمام فئات واسعة من المجتمع، هو أن يصبحوا من مهربي المخدرات الكبار مادام أن ذلك سيمكنهم من التقرب من السلطة، في حدود معينة، وبمنحهم حماية وحصانة ووجاهة اجتماعية.

لم يعد هناك من هو في مأمّن

بيد أن التغييرات التي بدأ يعرفها المغرب في الوقت الراهن، ربما لن تكون في صالح استمرار نوع من الممارسات التي عانى المغاربة منها خلال سنوات وعقود، ذلك أن الاتجاه نحو تفعيل القوانين وإرساء سياسة العقاب التي تفرضها هذه القوانين، ولو أنها لا تزال بطيئة، لن يجعل أحدا في مأمّن، وهو ما يمكن أن نقرأه في الحركة الأخيرة التي تعرفها أجهزة الأمن بشكل خاص، سواء بعد اكتشاف خلية أنصار المهدي أو مع صعود ملف بارون المخدرات الشريف بين الويدان إلى سطح الأحداث في ظل تورط عسكريين

ودركيين في القضية الأولى، ورجال أمن بعضهم في مواقع حساسة، أبرزهم مدير أمن القصور الملكية في القضية الثانية.

ولعل الرجة الكبرى التي أحدثتها ملف الشريف بين الويدان وقبله ملف منير الرماش وقبله ملف الجبلية وملفات أخرى، تثبت إلى أي مدى تعاني بعض أجهزة السلطة من خلل. مادام أن إخلال رجل الأمن في ما يتعلق بأداء مهامه، لا يكون ضرره محدودا، وحين يجلس بعض الناس على أريكة مريحة في البرلمان، وقد حملتهم أموال مشبوهة إلى ذلك المكان، فإنه من غير المنتظر أن يتطور سعيها إلى حياة ديموقراطية قائمة على مؤسسات حقيقية نزيهة تجسد إرادة المواطنين وتطلعاتهم.

إن ما حصل عليه المغرب أخيرا من تنويه دولي بخصوص نجاحه في تقليص المساحات المزروعة بالقنب الهندي، وتشديد المراقبة في الموانئ ونقط الحدود، وكذلك التغييرات التي عرفها في ما يخص الأجهزة الأمنية، تنبئ بأن النار قد انفتحت بشكل فعلي على من يفترض أنهم متواطئون، أو تراودهم فكرة التواطؤ، مع تجار المخدرات، بعد أن كانت قد بدأت في التسعينيات، لكن دون نتائج كبيرة. حيث صار من الممكن القول إن القانون لم يعد يستثني أحدا، فحجم الخطر المحدق ليس صغيرا أو يمكن الاستهانة به. والعاصفة التي هبت على الجنرال حميدو لعنيكري وأطاحت به من على رأس الإدارة العامة للأمن الوطني رسالة واضحة تشير إلى أن أي خلل في التقدير، حتى لا نقول التهاون في أداء المهام المطلوبة، لن يرحم صاحبه، وأنه على الأقل، في حالة ما إذا لم ينته إلى السجن، ستندى رتبته أو مهمته أو يعفى بشكل نهائي من عمله.

إذن لا شك أن الحرب على المخدرات قد بدأت الآن، وأنها تجاوزنا مسألة الضغوط الخارجية في هذا الموضوع، بالانتباه إلى الخطر الذي تمثله على الأمن الداخلي أولا، وعلى الاقتصاد المغربي الذي هو في حاجة أكثر إلى دعم الجهود المبدولة من أجل تحقيق نسب نمو محترمة دون أن تؤثر فيه إكراهات تبييض الأموال والقطاعات الموجودة» خارج التغطية» الضريبية والمراقبة. وتبدو هذه الحرب شاملة، وليست انتقائية كما كانت دائما، من خلال إحالة المتورطين من رجال السلطة على التحقيق، وإعفاء بعضهم من مهامهم ومن خلال الانخراط في عملية تقليص المساحات المزروعة في بعض أنحاء شمال المغرب (العرائش، شفشاون وتاونات)، وأيضا من خلال تشديد إجراءات المراقبة التي رفعت حجم الكميات التي يتم إحباط تصديرها.